تداعيات الأزمة المالية العالمية على صناعة السياحة في مصر.

وليد سيد أمين
كلية السياحة و الفنادق
جامعة المنصورة

رانيا مصطفى عبد الرحمن
كلية السياحة و الفنادق
جامعة قناة السويس

ملخص

تقوم هذه الدراسة على التعرف على تداعيات الأزمة المالية العالمية و تأثيراتها المختلفة على قطاع السياحة في مصر حيث أظهرت الدراسة التأثيرات السلبية المختلفة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على كل من قطاع السياحة و الطيران المصري و كذلك تأثر الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع السياحة في مصر سلبيا بهذه الأزمة. هذا بالإضافة إلى التأثير السلبي للأزمة على ازدياد البطالة في مصر خاصة في قطاعي السياحة و الفنادق و الخدمات المرتبطة بهم. و قد انتهت الدراسة إلى الوصول إلى أهم التوصيات و هي: تدعيم وزارة المالية لقطاع السياحة عن طريق خصم كل أو جزء من ضرائب المبيعات التي تدفع على مدخلات الأنشطة السياحية و الفندقية خلال فترة الأزمة المالية العالمية. أيضا التفكير في تنفيذ عمليات اندماج بين شركات السياحة المصرية حتى تساهم في تقليل تكلفة خدماتها خاصة بعد تراجع عملياتها نتيجة الأزمة المالية العالمية.يجب أيضا على شركة الطيران الوطنية الاندماج مع شركات طيران عربية أو إفريقية لمواجهة الأزمة، و في نفس الوقت يجب أن تدعم الحكومة المصرية وقود الطائرات عن طريق إعفائه من الضرائب المفروضة عليه خلال فترة الأزمة. أخيرا ضرورة الاستثمار في البشر من خلال وضع برنامج إجتماعي يهدف إلى تشجيع المنشآت السياحية على عدم التخلي عن العمالة لديها عن طريق تكثيف التدريب و كذلك التركيز على إتقان المهارات للعاملين بها و ذلك لتحقيق المزيد من الجودة و التحسين المستمر في أداء الخدمات لحين عودة أوضاع السياحة إلى سابق عهدها.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية العالمية، الاستثمارات السياحية، النقل الجوى، جودة الخدمات السياحية.

مقدمة

كانت السياحة و لاتزال إلى يومنا هذا المحرك الأول و الفعال في الاقتصاد المحلى و العالمي من خلال ما توفره هذه الصناعة من عملة صعبة و فرص عمل و التي تمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لدى مختلف الشعوب. لذا نرى اليوم أن كثيراً من الشعوب راهنت على السياحة و بنت عليها أحلامها الاقتصادية منذ أن أثبتت الدراسات و الإحصاءات التطور الهائل في قطاع السياحة الذي لا يمكن أن يعرف حدوداً و لا نهاية، ذلك أن عدد السياح قد قارب اليوم على المليار سائح في العالم، و يتوقع أن يصل عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من مليار و ثمانمئة ألف سائح. و قد بدأت معركة استقطاب الحركة السياحية و خاصة من الصين، إذ تشير الإحصاءات السياحية إنه في عام ٢٠٢٠ سيخرج منها قرابة ١٠٠ مليون سائح. لذلك بدأت دول كثيرة في التنافس على جذب أكبر قدر من الحركة السياحية إليها و تحقيق أعلى الإيرادات منها. و لم يكن أحد يتوقع في بداية هذا العام أن العالم يسير نحو أزمة مالية بهذا العمق، حيث أن التكلفة الاقتصادية للأزمة الحالية و التي فاقت آلاف المليارات من الدولارات و تأثيرها العالمي ليس له مثيل. حتى ذلك الذي نتج عن الأزمة المالية لعام ١٩٢٩ من هبوط إقتصادى و الذي تمخض عنه ولادة مشروع إقتصادى سمي بالعقد الجديد "The New Deal". و قد جاء هذا العقد ليضع ضوابط عدة على اقتصاد السوق و ليعطى الدولة دورا أكبر في ضبط إيقاعه و مراقبته و تنظيمه كما أعطاها هذا العقد دورا كبيرا في ضخ الأموال و الاستثمارات لتحريك الدورة الاقتصادية حيث ما نتج عن أزمة ١٩٢٩ هو دخول الولايات المتحدة للعب دور مباشر في تنظيم الاقتصاد و مؤسساته على الرغم من أن المحللين قد اختلفوا حينئذ حول جدوى هذا التدخل التنظيمي كما هم مختلفون الآن. إلا إن هذا التدخل استمر عمليا حتى أواخر السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي. ثم تم بدء نزع القيود "Deregulation" عن القطاعات الاقتصادية و منها قطاع السياحة و الطيران و تحرير التجارة السلعية و الدفع نحو تحرير تجارة الخدمات. إلا أن متغيرات الأزمة العالمية الحالية و انعكاساتها و ما سينتج عنها و كيفية الخروج منها جعلت كل الباحثين و الدارسين يراجعون حسابات تطور القطاع السياحي و يجتهدون في البحث عن فنون سياحية و أنماط جديدة تختلف عن الأنماط القديمة و تجتذب إليها كل شرائح السائحين.

أهمية و أهداف الدراسة

يهدف هذه البحث إلى دراسة و تحليل العناصر الآتية:-

١. التعرف على مفهوم الأزمات.
٢. توضيح الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية على القطاع الإقتصادى المصري.
٣. توضيح أثار الأزمة المالية على قطاع السياحة و الطيران المصري.
٤. توضيح أثار الأزمة المالية على تدفق الاستثمارات السياحية إلى مصر.
٥. توضيح دور الأزمة المالية الحالية على وضع ضوابط أكثر دقة و تنظيما على القطاعات الاقتصادية المختلفة و منها النقل الجوى و عدم ترك اقتصاد السوق يأخذ مداه في جميع القطاعات دون تدخل من الدولة و بالتالي العودة إلى اقتصاد السوق و لكن ضمن أطر أكثر قيودا.

فروض الدراسة

١. الأزمة المالية العالمية ستعمل على انخفاض الحركة السياحية الدولية إلى مصر.
٢. الأزمة المالية ستجبر الدول السياحية المستقبلة للسائحين على تقديم المزيد من الجودة في الخدمات السياحية يصاحب ذلك انخفاض في الأسعار بشكل يرضى عنه السائح الأجنبي.
٣. الأزمة المالية العالمية سيصاحبها انخفاض في حجم الحركة السياحية على المستوى الدولي و بالتالي انخفاض و تأثر في صناعة النقل و الشحن الجوى.

خطة الدراسة

ستتناول الدراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية على صناعة السياحة في مصر في أربعة مباحث:-

- **المبحث الأول:** يشمل هذا المبحث الدراسات المرجعية التي استندت اليها هذه الدراسة و ذلك لتوضيح التطور التاريخي لمفهوم الأزمة مع إظهار التباين في مفاهيم الأزمات من حيث:
  - التطور التاريخي للأزمة المالية الحالية.
  - أنواع و مفاهيم الأزمات التي تمر بها السياحة.
- **المبحث الثاني:** يتضمن هذا المبحث منهجية الدراسة من حيث طريقة جمع المعلومات و كذلك المصادر المستخدمة من كتب و دوريات بالإضافة إلى الاستعانة بأحدث ما نشر عن الأزمة المالية العالمية على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت).
- **المبحث الثالث:** يشمل هذا المبحث أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة و هي تتلخص في النقاط الآتية:-

١. توضيح التأثيرات الحالية و المحتملة فى مصر من الأزمة المالية العالمية على القطاع الإقتصادى عامة و السياحي خاصة.
٢. أثر الأزمة المالية العالمية فى الاستثمارات السياحية الأجنبية بمصر.
٣. أثر الأزمة المالية العالمية فى البطالة في السوق السياحي.
٤. أثر الأزمة المالية العالمية فى صناعة النقل الجوى (حركة مسافرين، شحن، أسعار وقود).
٥. أثر الأزمة المالية العالمية فى الأسعار السياحية بمصر و جودة الخدمات السياحية المقدمة.

- **المبحث الرابع:** يحتوى هذا المبحث على ملخص الدراسة و كذلك التوصيات المقترحة بناء على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

أولا: التطور التاريخي لمفهوم الأزمة

ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي القديم حيث كان يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مصيرية في تطور المرض، ثم تم استخدام مصطلح الأزمة في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة و الكنيسة، ثم أستخدم هذا المصطلح في القرن التاسع عشر للدلالة على وجود مشكلات خطيرة في تطور العلاقات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية بين الدول. مع القرن العشرين أستخدم مصطلح الأزمة للتعبير عن حدوث خلل خطير و مفاجيء في العلاقة بين العرض و الطلب و الخدمات و رؤوس الأموال (١).

• مفهوم الأزمة

ظهر العديد من التعريفات لمفهوم الأزمة، فقد عرفها J.D. Ford بأنها عبارة عن موقف يتصف بصفتين أساسيتين:

أ-التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الجوهرية التي يسعى المدير إلى تحقيقها و يشمل هذا التهديد حجم و قيمة الخسارة المحتملة بالإضافة إلى احتمال تحقيق هذه الخسارة و كلما زاد حجم الخسارة و احتمال تحقيقها كلما زاد التهديد.

ب- ضغط الوقت بمعنى أن الوقت المتاح أمام المدير للقيام بالبت و اتخاذ القرار قبل وقوع الخسائر المحتملة أو تصاعدها ضئيل جدا.

كما عرف د. الحملاوى الأزمة بأنها خلل يؤثر تأثيرا ماديا فى النظام كله كما إنه يهدد الفروض الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام. و عرف د. محرم الحداد الأزمة بأنها حدث مفاجيء غير متوقع له نتائج سلبية حيث يرتبط به حدوث خسائر في الموارد البشرية و الأموال و الثروات و تتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة و يكون هناك درجة من المجهول تشوب تطورات ما قد يحدث فيه مستقبلا و تجعل متخذ القرار في حيرة من أي قرار يتخذه. و تتفاقم الأزمة في حالة كون المعلومات الدقيقة غير متاحة للأطراف المتورطين فيها و تزايد ضغط الوقت لدى المشاركين

فيها و بالرغم من أن النتائج المترتبة على الأزمة تكون في معظمها سلبية إلا إنها لا شك تنطوي على آثار إيجابية. بينما عرف د. محمد هلال الأزمة بأنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجيء يؤثر فى المقومات الرئيسية للنظام و تشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة أو النظام كله(٢). المفاهيم السابقة تتضمن عناصر أساسية في الأزمة و هي عنصر المفاجأة و عنصر ضيق الوقت و عنصر التهديد. و يمكننا تصنيف الأزمات إلى عدة أنواع:-

أ- أزمات عالمية و هي تلك التي تصيب معظم أنحاء العالم و يمكن اعتبار الأزمة المالية الحالية من الأزمات العالمية.

ب- أزمات على مستوى تكتلات و إتحادات مثل وجود مشكلة لدى الإتحاد الأوروبي أو إتحاد النافتا أو الكوميسا و عن طريق التبعية تنتقل الأزمة إلى الدول الصغرى.

ج- أزمات في بعض الدول النامية مثل أزمات التعليم و الصحة و الغذاء.

د- أزمات قومية و هي التي تصيب مجتمعاً معيناً و هي شاملة و عامة في أسبابها و نتائجها مثل الأزمات السياسية و الأمنية و الاقتصادية.

ه- أزمات إقليمية و هي التي تصيب إقليماً معيناً في الدولة أو قطاع معين مثل الإرهاب و الذي يؤثر في قطاع السياحة بشكل مباشر.

- **مفهوم إدارة الأزمة**

تعنى إدارة الأزمة كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية و الإدارية المختلفة و تجنب سلبياتها و الاستفادة من إيجابياتها و ذلك من خلال منهج متكامل يقوم على عدة مراحل. هذه المراحل هي مرحلة الاختراق لجدار الأزمة و مرحلة التمركز و إقامة قاعدة للتعامل مع عوامل الأزمة بعد اختراقها، ثم مرحلة الانتشار السريع لتدمير عناصر الأزمة و شل حركتها و دفعها بعيدا عن أمكنة السيطرة، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة التحكم و السيطرة على الأزمة، ثم مرحلة التوجيه الإيجابي و الفعال للعوامل الصانعة للأزمة و تعتبر كل من الأرقام القياسية "Index"، بحوث العمليات "Operation Research" ، المحاكاة "Simulation"، شجرة القرارات"Decision Tree" من أهم الأدوات التي أنتشر استخدامها في التعامل مع الأزمات.

- **مفهوم الأزمة المالية و أنواعها**

تعرف الأزمة المالية بأنها اضطراب حاد و مفاجيء في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى قطاعات أخرى في الدولة.

- **أنواع الأزمات المالية**

١. **أزمة العملة:** يرى كل من Jeffrey A. Frankel و Andrew K. Rose ، أن أزمة العملة تتحقق عندما يحدث انخفاض في سعر صرف العملة بمقدار ٢٥% على الأقل من قيمتها. كما أن حدوث أزمة في النظام المصرفي يؤثر و يخلق أزمة تتمثل في انخفاض قيمة العملة حيث يؤثر كل منهما على الأخر و غالبا يحدث أزمة في الجهاز المصرفي أولا تعقبها أزمة في ميزان المدفوعات تؤدى في النهاية إلى ظهور أزمة في العملة(٣).

٢. **الأزمة المصرفية:** تظهر عندما يواجه بنك زيادة كبيرة أو مفاجئة في طلب سحب الودائع، بينما يقوم بالإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة السحب اليومي و بالتالي لن يستطيع تلبية طلبات المودعين في السحب إذا ما تقلصت نسبة الإحتياطى لديه. عندئذ تحدث أزمة سيولة لدى البنك و كذلك عند التوسع الهائل في منح التسهيلات الإئتمانية بشكل ضخم في القطاعات غير المنتجة و خصوصا القطاع العقاري ثم يعجز البنك عن تحصيل تلك القروض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القرض. يصاحب ذلك ازدياد المعروض من العقارات بشكل كبير جدا مما يفقد معه البنك الكثير من الأموال التي منحها في شكل ائتمان و يبدأ في إعلان إفلاسه و هذا ما حدث في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨(٤).

٣. **أزمات أسواق المال حالة الفقاعة:** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة."Bubble" فعندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها الحقيقية على نحو غير مبرر وأيضا عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم مثلا هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع تلك الأصول فيبدأ سعره في الهبوط و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى(٥).

- **التطور التاريخي للأزمة المالية العالمية**

شهد العالم و بصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين من أهمها:-

• **أزمة عام ١٨٦٦:** حيث تعرضت مجموعة من البنوك البريطانية للإفلاس مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار

النظام المالي البريطاني و تعتبر هذه الأزمة من أقدم الأزمات المالية في العالم.

• **أزمة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ (Great Depression)**: و التي تعد أشهر الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي و أقواها أثرا حيث انخفضت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة ١٣% ثم توالت الانهيارات في أسواق المال و التي انعكست أثارها فى الاقتصاد الأمريكي و ما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي و تمثلت مظاهره في:

– انخفاض شديد في الاستهلاك الكلى.

– انخفاض معدل الاستثمارات الموجهة للإنتاج.

– ارتفاع معدلات البطالة إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام ١٩٣٢.

• **الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧**: التي بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تقويم العملة الذي إتخذته الحكومة و التي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة المضاربات القوية التي تعرضت لها (٦).

• **الأزمة المالية العالمية الراهنة**: و التي تعود بدايتها إلى عام ٢٠٠٦ و ظهور ما سمي أزمة القروض العالية المخاطر التي أدخلت القطاع المصرفي و البنكي الأمريكي في دوامة الخسائر و الإضطرابات. اندلعت أزمة القروض عالية المخاطر بسبب إقدام العديد من البنوك المختصة في قطاع التمويل العقاري على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوى الدخول المحدودة متجاهلة بذلك قاعدة الحذر و تقييم المخاطر. و سارت البنوك في هذا النهج في ظل ظروف أتسمت بنمو غير مسبوق لقطاع العقارات و انخفاض عام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بإعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة مواتية لشراء مسكن. و مع الارتفاع المفاجيء لنسب الفوائد في البنوك الأمريكية حيث وصلت ٥,٢٥% وجد عدد كبير من المقترضين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم و ازدادت أعدادهم مع مرور الوقت ليخلق جواً من الذعر في أسواق المال و في أوساط المستثمرين في قطاع العقار. و مع ظهور الإضطرابات الأولى للمشكلة على السطح، سارعت البنوك الأمريكية إلى مصادرة مساكن العاجزين عن تسديد القروض و بيعها مما خلق أزمة مفاجئة في سوق العقارات حيث تراجعت الأسعار بنسب كبيرة لازدياد حجم المعروض عن حجم الطلب الفعلى(٧)، و بالتالي خسرت كثيرا من البنوك الأمريكية كثيرا من أموالها التي قدمتها في شكل قروض. و قد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية (من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة و إعادة بيعها للمؤسسات و الشركات المالية و العقارية الأخرى لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين) و ذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها و هو ما أدى إلى امتداد أثار الأزمة لعدد كبير من البنوك و الشركات في الولايات المتحدة و حول العالم و بدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج، تنتشر و تكبر لتشمل معظم الشركات و البنوك العقارية (٨). و لمواجهة هذه الأزمة، كان لابد من أن تتدخل البنوك المركزية في أمريكا و أوروبا و أسيا لتخفيض نسب الفوائد على القروض حيث وصلت نسبة الفوائد من ٥,٢٥% في يونيو ٢٠٠٦ إلى ٢% في أبريل ٢٠٠٨، كما قامت البنوك المركزية في أمريكا و أسيا و أوروبا بضخ أموال في البنوك المتعثرة، بل أن الولايات المتحدة لجأت إلى تأميم بنكين من أكبر البنوك الأمريكية و هما ليمان برادر، واشنطن ميوتوال سادس بنك أمريكي من حيث الأصول و مجموعة إيه أي جى للتأمين، كما قامت إنجلترا بتأميم بنك براد فورد و بي نجلى(٩).

• الأزمات التي يتعرض لها قطاع السياحة

السياحة كأي نشاط من أنشطة الحياة يتعرض لأزمات 'crises' متعددة. بعض هذه الأزمات تؤثر فى الحركة السياحية على مستوى العالم كله 'Global'مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر و بعض الأزمات تؤثر فى المستوى الإقليمي 'Regional' مثل حرب الخليج و الحرب على العراق، و بعض الأزمات تؤثر فى المستوى الوطني 'National' مثل حوادث الإرهاب في الأقصر و انتشار الأمراض و الكوارث الطبيعية كالسيول و الزلازل. و السياحة كنشاط تتأثر بنوعين من أنواع الأزمات، أحداهما هي أزمات نابعة من داخل القطاع السياحي نفسه و أزمات أخرى خارج القطاع السياحي و لكنها تؤثر عليها بشكل مباشر و قوى مثل الأزمة المالية العالمية الحالية. أما الأزمات التي تنبع من داخل قطاع السياحة نفسه هي:-

• أزمة تسعير المنتج السياحي بسعر مناسب 'Pricing crisis' خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و انزلاق شركات السياحة في ما يعرف بحروب الأسعار التي أثرت بشكل كبير فى جودة المنتج السياحي المباع.

• عدم توفر العنصر البشرى المدرب و القادر على تلبية متطلبات العمل في المجال السياحي مما خلق أزمة تمثلت في نقص و ضعف جودة الخدمات السياحية المقدمة للسائحين.

• عدم الاهتمام بالموارد السياحية بالدولة و الإخلال بالتوازن البيئي من خلال الممارسات السياحية السلبية مما يسبب تلوث الشواطىء، إحداث تلوث بيئي للمنطقة السياحية و خلق أزمة تلوث البيئة في المناطق السياحية.

* تضارب القرارات و الاختصاصات داخل القطاع السياحي من جانب متخذي القرار سواء في وزارة السياحة أو الوزارات المعاونة لها، مما خلق أزمة البيروقراطية و تعدد القرارات(١٠).

• الأزمات الخارجية التي تؤثر فى القطاع السياحي المصري

هناك أزمات ليس لها علاقة بالقطاع السياحي و لكنه يتأثر بحدوثها تأثيرا مباشرا. من أشهر الأزمات التي أثرت على حجم الحركة السياحية الوافدة إلى مصر و انعكس ذلك على ضعف الإيرادات السياحية، مما دفع بعض المنشآت السياحية إلى تسريح جزء من العمالة لديها لتوفير النفقات هي:-

* حرب الخليج في ١٩٩١ و تأثيرها السلبية فى السياحة ليس فى مصر فقط بل فى منطقة الشرق الأوسط كلها.
* الحوادث التي حدثت في مصر بدءا بالاعتداءات على الأفواج السياحية عام ١٩٩٣ ثم الاعتداء على السياح اليونانيين في فندق أوروبا عام ١٩٩٦ ثم حادث الأقصر في ١٩٩٧/١١/١٧.
* أزمة العملة في دول جنوب شرق أسيا عام ١٩٩٨.
* الكوارث الطبيعية (كالأمراض و الأوبئة و الزلازل و غيرها).
* أخيرا الأزمة المالية العالمية الحالية التي ضربت اقتصاد كثير من الدول الكبرى. ترجع قسوة هذه الأزمة إلى عدم تجاوبها بشكل كبير مع جهود التغلب عليها حيث تم ضخ ٧٨٧ مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي و لن يستطيع أي مراقب في زمن قصير الإحاطة بكل مكوناتها و انعكاساتها و ما سينتج عنها و كيفية الخروج منها على الأقل في الزمن القريب. لقد أثرت الأزمة المالية الحالية فى السلسلة الاقتصادية ككل و التي تعتبر السياحة إحدى أهم حلقاتها.

لقد تناول الجزء السابق الدراسات المرجعية المستخدمة للتعريف بالأزمات المالية عامة مع التركيز على الأزمة المالية العالمية الحالية على وجه الخصوص و علاقتها بالأزمات التي تحدث في قطاع السياحة و ذلك لتوضيح تأثيرها المباشر فى هذا القطاع. سوف يقوم الجزء التالي بشرح منهجية البحث المتبعة في هذه الدراسة تليها تحليل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ثانيا: منهجية البحث

اعتمدت منهجية هذه الدراسة على البحث المكتبي و الذي استند على المراجع و الكتب العلمية و كذلك الدوريات المنشورة و غير المنشورة. هذا بالإضافة إلى الاستعانة بأحدث المعلومات التي نشرت عن الأزمة المالية العالمية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) و التي أعطت مؤشرات دقيقة عن التداعيات الاقتصادية الراهنة للأزمة المالية و كذلك التنبؤات المستقبلية.

ثالثا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة من حيث تأثيرها المباشر فى قطاع السياحة المصري. هذه النتائج هي كالتالي:-

١. التأثيرات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية فى الاقتصاد المصري و السياحة المصرية

حقق الاقتصاد المصري نموا ملحوظا حيث وصل الناتج المحلى الإجمالي خلال الأعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى معدلات نمو كالتالي: ٦،٨% ، ٧،١% و ٧،٢%. هذا و قدر الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٧٨٣,٢ مليار جنيه. إلا أن الأزمة المالية العالمية ستؤدى إلى حدوث تباطؤ في الاقتصاد المصري و ذلك بسبب التداخل و الارتباط مع الاقتصاد العالمي. فحوالي ٣٢% من صادرتنا تتجه للولايات المتحدة و ٣٩% من وارداتنا من الإتحاد الأوروبى و حوالي ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أمريكا و الإتحاد الأوروبي(١١). من المتوقع أن يبلغ صافى الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (و أكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية) و هي موزعه كما يلي:-

أ- يتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو ٢,٢ مليار دولار، ففي ظل الانكماش العالمي سيقل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات و ستقلل المصانع من إنتاجها، مما سيقلل من حوافز العاملين و بالتالي انخفاض القوة الشرائية للمنتجات و الذي سيؤدى بدوره إلى الركود في الأسواق.

ب-يتوقع انخفاض في دخل البترول بنحو مليار دولار بعد انخفاض أسعاره من ١٤٧ دولار للبرميل إلى ٥٣ دولار للبرميل.

ج- انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار.

د-انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار لتباطؤ حركة التجارة العالمية(١٢).

ه- انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٢ مليار دولار، مما سينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (مقاولات، أثاث، صناعات غذائية، صناعات حرفية، نقل، إقامة، الخ.) (١٣).

و- انخفاض معدل النمو في الودائع (الحكومية، قطاع الأعمال العام، قطاع الأعمال الخاص) و الناجم عن تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي سواء بالعملات الأجنبية أو المحلية.

ز- تأثر قطاع البنوك كنتيجة لتأثر قطاع الصناعات التحويلية و قطاع الخدمات بالسلب و ذلك نتيجة لتأثر الدخول و من ثم

انخفاض قدرة هذه المنشآت على سداد مديونيتها البنكية نتيجة توقف عمليات التوسع و التطوير و بالتالي تراجع الطلب على الائتمان البنكي(١٤).

٢. أثر الأزمة المالية العالمية فى الاستثمارات الأجنبية في مصر

يمثل الاستثمار القوى المحركة لمعدلات النمو حتى تتزايد بالمعدلات المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة. و قد نجح الاستثمار المصري في قيادة قاطرة التنمية في مختلف المجالات. و كان ذلك انعكاسا لمجموعة السياسات التي انتهجتها مصر، و التي ساهمت في تحرير مناخ الأعمال و إزالة العوائق البيروقراطية، و تبسيط إجراءات الاستثمار و إصدار التشريعات و القوانين الجاذبة للاستثمار. و قد شهدت السنوات الأخيرة نجاح الاستثمار المصري في تحقيق الاندماج في منظومة الاستثمارات و التجارة العالمية، و دعم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. و أصبحت مصر قادرة على الدخول إلى العديد من الأسواق في أمريكا الشمالية و أوروبا و الصين و شمال إفريقيا و منطقة الشرق الأوسط. كما نجح الاستثمار المصري في تنويع مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع و تطوير طرق الموارد المالية غير البنكية مثل سوق المال و التمويل العقاري و التأمين. لا شك أن الحكومة المصرية لديها نظرة شديدة الإيجابية و ملئة بالتفاؤل تجاه الاستثمار الأجنبي و أهمية اجتذابه إلى مصر لسد الفجوة بين الادخار القومي و الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادى، و لسد الفجوة الناتجة عن انسحاب الدولة من النشاط الإقتصادى المباشر و قصر دورها على الرقابة و التنظيم و تهيئة المناخ اللازم لزيادة الاستثمار الخاص المحلى و الأجنبي على السواء. هذا ويعتبر عام ٢٠٠٩ من الأعوام التي قد تؤثر سلبيا على بعض القطاعات الاقتصادية في مصر بسبب تداعيات الأزمة العالمية خصوصا المصدرين و العاملين في قطاع السياحة و الفنادق بالإضافة إلى التوقع بتراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير بيانات ميزان المدفوعات المصري عن الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٠٨) إلى انخفاض صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر إلى ١,٧ مليار دولار مقابل ٣ مليارات دولار في الفترة المناظرة من ٢٠٠٧ أي بنسبة ٤٤% (١٥). كذلك حدث تراجع في الإيرادات السياحية بنحو ٩% خلال الربع الأخير (أكتوبر– ديسمبر) من عام ٢٠٠٨ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧ و تراجع معدل النمو الإقتصادى إلى ٤،١% خلال الربع الأخير (أكتوبر– ديسمبر) من عام ٢٠٠٨ مقابل ٧،٦% خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧(١٦). و هو ما يستلزم توفر حافز و مساندة ضريبية عاجلة للعاملين في هذه القطاعات بالإضافة إلى إعادة النظر في بعض القرارات و القوانين التي صدرت خلال عام ٢٠٠٨ و كان لها بعض الآثار السلبية فى مناخ الاستثمار و أهمها قرارات ٥ مايو (قانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨) الذي ألغى الإعفاءات الضريبية على أذون الخزانة و المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة. إن الآثار السلبية للأزمة العالمية بدأت تظهر على العديد من القطاعات الاقتصادية في مصر، فبدأت المصانع تخفض طاقتها الإنتاجية بسبب تراجع التصدير كما بدأت الفنادق و شركات السياحة تعانى من تراجع حجم الحجوزات القادمة من دول أوروبا. هذا بالإضافة إلى مخاوف تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر و هو ما يستلزم وجود مساندة ضريبية رشيدة من الحكومة لهذه القطاعات المتضررة. و بالفعل استجابت الحكومة المصرية و بدأت في تنفيذ خطة لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية على الاستثمار منها:

- تقديم مليار جنيه دعما من الحكومة لمدة عام لمقابلة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية من خلال إعفاء المستثمرين من الضريبة على مشترياتهم من السلع الرأسمالية.
- تقديم مليار و٢٠٠ مليون جنيه في صورة تخفيض في جمارك المواد الوسيطة و السلع الرأسمالية لتحفيز المستثمرين على التوسع و ضخ استثمارات جديدة.
- استجابة وزارة المالية لمقترحات مد العمل بالقانون ٥٣ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى بشأن إعفاء المبالغ الإضافية على المتأخرات التأمينية للمنشآت المتعثرة.
- قامت الحكومة بإعفاء الفنادق من رسوم التنشيط السياحي بالإضافة إلى تخفيض رسوم المطيران العارض (الإقلاع، الهبوط، المبيت) (١٧).

٣. أثر الأزمة المالية العالمية فى البطالة في سوق السياحة المصرية

تعتبر البطالة مشكلة عالمية حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها و النامية على السواء. و تعرف البطالة بأنها نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة(١٨). و تعتبر البطالة هي احد انعكاسات الأزمة المالية العالمية حاليا. فمشكلة البطالة هي أهم مشكلة يمر بها العالم حاليا سواء الدول المتقدمة أو النامية. فقد أرتفع معدل البطالة على مستوى العالم إلى ٦% عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٥,٧% في عام ٢٠٠٧ و أصدرت منظمة العمل العربية تقريرا يقدر أن معدل البطالة في الوطن العربي عام ٢٠٠٩ سيصل إلى نحو ١٤% و هو الأسوأ بين جميع مناطق العالم. أما في مصر و كنتيجة للأزمة المالية العالمية، أرتفع معدل البطالة إلى ٨,٨% خلال

الربع الأخير (أكتوبر- ديسمبر) من عام ٢٠٠٨ مقارنة بمعدل يبلغ ٨,٦% خلال الربع السابق عليه من نفس العام (١٩). و هذه المشكلة لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تنمية قطاع السياحة حيث يستوعب هذا القطاع ٢,٢ مليون مواطن مصري يعملون في قطاع السياحة بشكل مباشر و غير مباشر و ذلك بناء على الإحصاءات الحكومية المنشورة في ميدل إيست تايمز'Middle East Times'. و يتضاعف هذا الرقم إذا أضفنا الخدمات المتعلقة بالسياحة، و لذلك فإننا في حاجة إلى جذب المدخرات المحلية و الإقليمية و العالمية خاصة أن كل دول العالم تتنافس في هذه الأيام نحو جذب أكبر قدر من الأموال الباحثة عن الاستثمار و خاصة من الدول العربية التي لديها فائض مالي نتيجة تصدير البترول. فهناك أفراد و مؤسسات لديهم المال و لكن لا يجيدون استثماره، في نفس الوقت الذي نجد أفراداً و شركات و دولاً لديها القدرة على الاستثمار بينما يفتقرون إلى المال. و بالتالي يجب على الدولة السعي و العمل على توضيح فرص الاستثمار المتاحة للأموال العربية و الدولية و عمل دراسات جدوى للمشروعات السياحية المتاحة و تقديمها للمستثمرين و كذلك الإعلان بشكل واضح عن الأمكنة السياحية التي تحتاج إلى تمويل و ضخ استثمارات فيها. كل ذلك سوف يساعد على زيادة فرص العمل و الحد من البطالة فهناك علاقة عكسية بين زيادة الاستثمارات و نقص البطالة، فعندما تمنح مؤسسات التمويل الأموال تتوقع عودة هذه الأموال مرة أخرى لإعادة منحها من جديد مما يولد فرص عمل جديدة سواء في القطاع السياحي أو القطاعات المرتبطة به، و بالتالي تستطيع التقليل من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

٤. الأزمة المالية العالمية و تأثيرها فى صناعة النقل الجوى

شهدت الحركة الجوية خلال السنوات الأخيرة تطورا هاما في مجال النقل الجوى عبر بلدان العالم حيث يمثل النقل الجوى وسيلة الربط و الاتصال الأولى بين شعوب العالم و تجارته الهامة. إلا أن الأزمة المالية العالمية و ما خلفته من أثار سلبية على اقتصاديات الدول و الأفراد إضافة إلى الارتفاع المستمر لسعر وقود الطائرات، هذان العاملان أثرا بشكل مباشر في حركة النقل الجوى على المستوى الدولي. و قد سجلت الحركة الدولية للمسافرين انخفاضا خلال شهر ديسمبر بنسبة ٤,٦% عام ٢٠٠٨ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٧. وصل معدل الإشغال إلى ٧٥,٩ % عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة إشغال ٧٧,٣% عام ٢٠٠٧. و شهدت حركة النقل الجوى في منطقة أسيا و المحيط الهادي انخفاضا حادا في حركة النقل الجوى خلال ديسمبر ٢٠٠٨ بنسبة ٩,٧% بسبب الإضطرابات الاقتصادية في المنطقة على نطاق واسع حيث انخفض حجم الصادرات بنسبة ٢٠% في سنغافورة و ٣٥% في اليابان. بينما شهدت شركات النقل الجوى في الشرق الأوسط زيادة في معدل الطلب بنسبة ٣,٩% خلال ديسمبر و هو أقل من القدرة الاستيعابية لشركات النقل الجوى بنسبة ١٠%. كذلك انخفض معدل نمو شركات الطيران في الشرق الأوسط من ١٨,١% عام ٢٠٠٧ حتى وصل إلى ٧% عام ٢٠٠٨ و سيستمر النمو البطيء عام ٢٠٠٩ مع انخفاض عائدات النفط و حركة السفر لمسافات طويلة(٢٠). انخفض أيضا الإقبال على تذاكر السفر لرجال الأعمال في سبتمبر ٢٠٠٨ بمعدل ٨% عما كان في ٢٠٠٧ (و يتضح ذلك من الشكل رقم ١). و لقد تزامن ذلك مع الهبوط الحاد في النشاط التجاري و إفلاس أكبر البنوك و البورصات في أمريكا و أوروبا، مما ساهم في انخفاض حاد في المسافرين من قطاع رجال الأعمال.

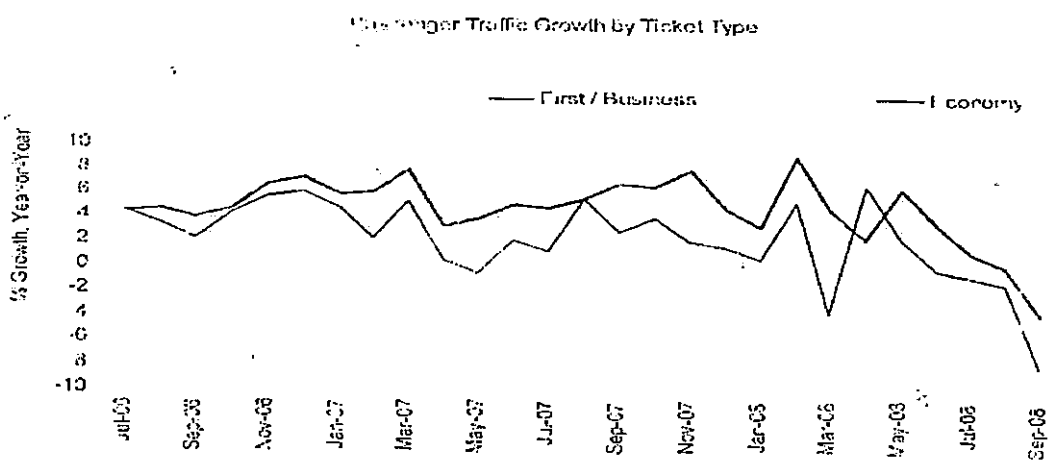

IATA Economics :www.iata.org/economics

شكل رقم ١

أما بالنسبة للشحن الجوى –الذي يمثل نسبة ٣٥% من قيمة السلع الدولية– فشهد انخفاضا بنسبة ٤% لعام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٤,٣% خلال عام ٢٠٠٧ و كان أكبر انخفاض لحركة الشحن الجوى خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٨، حيث وصل الانخفاض إلى ٢٢,٦% مقارنة بالفترة نفسها عام ٢٠٠٧. و سجل الانخفاض بالسالب في شركات النقل الجوى في منطقة الشرق الأوسط نسبة – ٩,٢ % و شركات النقل الجوى الإفريقية –٨,%. و تشير التوقعات إلى أن عام ٢٠٠٩ سيكون من أصعب الأعوام على قطاع النقل و الشحن الجوى(٢١)، خاصة مع ارتفاع أسعار الوقود التي قد تقود صناعة الطيران إلى الخط الأحمر أو الإفلاس. فشركات الطيران تحمل في طياتها تهديدات قد تؤثر فى مستقبل كثير من شركات النقل الجوى، خاصة مع وجود الأزمة المالية العالمية و تزامنها مع ارتفاع أسعار الوقود العالمي. فسعر البترول في عام ٢٠٠٧ كان بمعدل ٧٣ دولاراً للبرميل ووصلت تكلفة فاتورة الوقود ١٣٤ بليون دولار و حسب تقديرات منظمة الأياتا إذا واصلت أسعار البترول في الارتفاع عام ٢٠٠٨ ووصل سعر البرميل ٩٩ دولاراً، فإن تكلفة فاتورة الوقود ستصل إلى ١٦٥ بليون دولار كما هو موضح بالجدول رقم ١، و مع زيادة ارتفاع أسعار الوقود و مع وصول سعر البرميل إلى ١٠٦ دولاراً، فإن صناعة الطيران ستخسر حوالي ٢,٣ بليون دولار. أما إذا أرتفع معدل سعر البرميل إلى ١٣٥ دولاراً فإن مجال الطيران سيخسر حوالي ٦,١ بليون دولار. و بالتالى فإن أسعار الوقود تشكل حوالي ٣٥% من تكلفة النقل الجوى(٢٢). لذا يجب على الحكومات أن تلغى ضرائب الوقود لأن استمرار أسعار الوقود في الارتفاع سيعمل على تدمير صناعة النقل الجوى و يؤدى إلى سرعة إفلاس كثير من الشركات و خاصة أن مسألة فرض الضرائب على الوقود المستخدم في خدمات النقل الجوى يتعارض مع المادة ٢٤ من اتفاقية شيكاغو التي تنص على إعفاء وقود الطائرات الدولية من الرسوم الجمركية و الرسوم المحلية(٢٣).

جدول (١):Fuel Impact on Operating Costs.

Year	% of Operating Costs	Average Price per Barrel of Crude	Break-even Price per Barrel	Total Fuel Cost
2003	14%	US$28.8	US$23.2	US$44 billion
2004	17%	US$38.3	US$34.5	US$65 billion
2005	22%	US$54.5	US$51.8	US$91 billion
2006	24%	US$65.1	US$64.8	US$107 billion
2007	27%	US$73.0	US$76.5	US$134 billion
2008F	31 %	US$99.0	US$92.4	US$165 billion
2009F	23 %	US$56.0	US$49.9	US$106 billion

Source: Industry Financial Forecast Table (IATA Economics). (٢٤)

أثر الأزمة المالية العالمية فى الأسعار السياحية بمصر و جودة الخدمات السياحية

لا شك أن قطاع السياحة كان من أكثر القطاعات في مصر التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. فمنذ بداية الأزمة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، أظهرت المؤشرات أن السياحة المصرية سوف تواجه موسما صعبا للغاية بعد أن انخفض عدد السائحين بشكل كبير حيث وصلت معدلات النمو إلى الصفر و لم ينج من الكارثة سوى الفنادق العائمة(٢٥). لذا بدأت وزارة السياحة في إعداد خطة متكاملة لمواجهة أثار الأزمة المالية أو محاولة التقليل منها. أما بالنسبة لقطاع الفنادق المصرية، فقد قامت غرفة المنشآت الفندقية بالتعاون مع غرفة شركات السياحة و غرفة المحال و السلع السياحية بإلغاء رسوم التنشيط السياحي على المنشآت الفندقية و كذلك تكثيف الحملات الإعلانية عن مصر بالخارج عن طريق هيئة تنشيط السياحة بالإضافة إلى تأجيل التأمينات الاجتماعية لحصة صاحب العمل لمدة ستة أشهر أو سنة على أن يتم تسديدها بعد الأزمة على هيئة أقساط. كما تم أيضا تخفيض فاتورة الكهرباء التي تتكلفها الفنادق شهريا و تأجيل سداد سعر الفائدة على القروض للأقساط المستحقة على الفنادق. في المقابل تم التشديد من قبل رئيس غرفة المنشآت الفندقية على الفنادق بعدم تخفيض أسعار الغرف و الخدمات المقدمة داخل الفنادق المصرية إذ أن الأزمة مؤقتة، لذا لا تستلزم الهبوط بالأسعار مما يصعب عملية العودة بها مرة أخرى بعد انتهاء الأزمة فتكون هذه هي الأزمة الحقيقية(٢٦).أما بالنسبة لغرفة الشركات السياحية، فقد وضعت الغرفة تسهيلات للشركات السياحية التي سوف تشارك في

المعارض الدولية القادمة من خلال دعم هذه الشركات بتحمل ٥٠% من تكاليف المشاركة في المعارض لتكون بذلك خطوة إيجابية في عملية التنشيط و الترويج السياحي لمصر. كما قامت الغرفة أيضا بتحفيز السياحة الداخلية و العربية من خلال العروض المجانية التي قدمتها للأسر المصرية و ذلك لتشجيعهم على الاهتمام بزيارة المنشآت السياحية. كذلك قامت غرفة المحال و السلع السياحية بتخفيض إيجار المحلات بما يتناسب مع نسب الإشغال و القوى الشرائية التي انخفضت إلى ٧٠%. هذا بالإضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج لتدريب العاملين بالمحلات السياحية على كيفية جذب السائح للشراء. لذا يمكن القول أنه إذا تم تنفيذ هذه الإجراءات بالدقة المطلوبة سوف ينجح القطاع السياحي المصري في الحد من التداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية و ذلك بالحفاظ على تقديم خدمة سياحية بسعر مناسب دون الإخلال بمستوى الجودة المطلوب.

رابعا: الخلاصة و التوصيات

لقد قامت هذه الدراسة بتحليل التداعيات السلبية التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية خاصة فيما يتعلق بقطاع السياحة في مصر. من أهم هذه التداعيات كما وضحتها هذه الدراسة التأثيرات الاقتصادية السلبية للأزمة المالية العالمية في قطاع السياحة المصرية و التي تمثلت في توقع انخفاض الإيرادات السياحية في مصر عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ملياري دولار. هذا بالإضافة إلى التوقع بتراجع حجم الاستثمار الأجنبي خلال نفس العام. كذلك نجم عن الأزمة المالية العالمية ارتفاع معدل البطالة في مصر و الذي وصل إلي ٨,٨% خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. أسفرت الأزمة المالية العالمية أيضا عن ارتفاع سعر الوقود في العالم مما أثر بشكل مباشر في حركة النقل الجوي و الذي تمثل في انخفاض أعداد المسافرين حول العالم مما سوف يؤثر بدوره على حركة السياحة و السفر و بالتالي سينخفض حجم الحركة السياحية الوافدة إلى مصر. بناء على تلك النتائج، اقترحت هذه الدراسة بعض التوصيات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار من قبل وزارة السياحة المصرية و الوزارات الأخرى التي لها علاقة مباشرة بقطاع السياحة في مصر و ذلك للحد من التداعيات السلبية للأزمة. تتضمن هذه التوصيات الأتي:-

١. إصدار تعليمات تنفيذية من وزارة المالية بتيسيرات في حساب الضريبة على مشتريات الفنادق من خلال تفعيل نص المادة ٢٣ مكرر من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بضريبة المبيعات و توسيع مجال تطبيق هذه المادة لتشمل خصم كل ضرائب المبيعات التي تدفع على مدخلات الأنشطة السياحية و الفندقية.
٢. يجب إجراء تعديل تشريعي يعود بفئة الضرائب إلى ما كانت عليه لتصبح ٥% بدلا من ١٠% على الخدمات الفندقية لمساندة القطاع السياحي في مواجهة الركود و تداعيات الأزمة.
٣. التركيز على السياحة الغنية التي لا تتأثر غالبا بالظروف الاقتصادية حيث إنها تستخدم الدرجة الأولى في الطيران و تقيم في فنادق خمسة نجوم و تتميز بمستوى إنفاق عالياً.
٤. التفكير في تنفيذ عمليات اندماج بين الشركات السياحية المصرية نظرا لارتفاع التكاليف التشغيلية بها مما يساهم في تقليل التكلفة المترتبة على ذلك و خاصة بعد تراجع حجم عملياتها جراء الأزمة المالية العالمية و التي أثرت سلبيا في حجم النشاط السياحي العالمي ككل.
٥. الاهتمام بتنمية المنتجات السياحية المستحدثة مثل الإقامة في الذهبيات النيلية و السياحة البيئية و كذلك إدخال تسهيلات في تنفيذ البرامج السياحية مثل إلغاء عملية التفويج و قوافل الحراسة، أيضا السماح للرحلات النيلية التي تبدأ من القاهرة و تنتهي في أسوان.
٦. أهمية الحرص على إصدار رسائل إخبارية شهرية 'Newsletters' للتعرف على أخر الأخبار و الأحداث السياحية الخاصة بالسياحة في مصر و إطلاع السوق الأوروبي على كل ما هو جديد و مستحدث في السياحة المصرية من برامج جديدة و اكتشافات أثرية حديثة و مناطق جذب جديدة و أنماط سياحية غير تقليدية و أسعار برامج تشجيعية و غيرها مما يمكن أن تشتمل عليه النشرة الإخبارية.
٧. الاهتمام بتنشيط السياحة الداخلية و ذلك نظرا لتغير أوضاع السياحة الداخلية منذ عدة عقود فلم تعد السياحة في مقدرة الأسرة المصرية المتوسطة الدخل نظرا لارتفاع تكاليف الرحلات الداخلية حتى المصايف التقليدية مثل الإسكندرية أصبحت تشكل عبئاً مادياً على ميزانية الأسرة المصرية، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بتحفيز السياحة الداخلية و تفعيلها خاصة إنها الأمل الوحيد في صمود السياحة المصرية خاصة مع وجود الأزمة المالية العالمية و التي أدت إلى تراجع السياحة الخارجية و إلغاء حجوزات وصلت نسبتها إلى ٤٠% و كذلك للصمود في وجه المتغيرات العالمية مثل اتفاقية الجات.
٨. ضرورة الاستثمار في البشر من خلال وضع برنامج إجتماعي يراعى تشجيع الشركات على عدم التخلي عن العمالة. فيجب على شركات السياحة و الطيران و الفنادق في وقت الأزمات بدلا من أن تستغني عن جزء كبير من العمالة و

بالتالي تزيد من نسب البطالة أن تستغل أوقات الأزمات و تقوم بتكثيف التدريب و التركيز على إتقان المهارات للعاملين لديها و ذلك لمزيد من الجودة و التحسين المستمر في أداء الخدمات لحين عودة أوضاع السياحة لسابق عهدها و استقرارها فيصبح لدى تلك الشركات فريق مجهز و مدرب قادر على أداء الخدمات على أعلى مستوى يتناسب مع رغبات و احتياجات السائح الأجنبي.

٩. جذب الاستثمارات العربية عن طريق التنسيق مع الدول العربية التي تتمتع بفائض
في عائد النفط لضخ الاستثمارات في مصر.

١٠. الترويج للاستثمار السياحي المباشر بشقيه المحلي و الأجنبي عن طريق توفير دراسات جدوى للفرص و المشروعات الاستثمارية المحتملة.

١١. ضرورة ربط المزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي بتحقيق معايير معينة تعكس احتياجات الاقتصاد المصري التنموية مثل استيعاب أعداد متزايدة من العمالة و تدريبها أو استغلال طاقات و موارد طبيعية لم تكن مستغلة أو تحقيق التكامل مع صناعات أو أنشطة أخرى قائمة أو تنمية مناطق بعينها تحتاج لجهد (مثل تنمية السياحة في المنيا ووضعها كمنطقة جذب سياحي) أو أن ينتج عن هذا الاستثمار تخفيض في الواردات أو زيادة في صادرات سلعية أو خدمية و بالتالي يجب أن يقاس تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر و ما حققه هذا الاستثمار للاقتصاد المصري و المجتمع المصري.

١٢. يجب على شركة الطيران الوطنية البدء في التفكير بالاندماج مع شركات طيران أخرى عربية أو إفريقية لمواجهة الأزمة المالية العالمية و تخفيض تكاليف التشغيل. كما يفضل أن تقوم الحكومة المصرية بدعم وقود الطائرات في شكل إعفاء من الضرائب المفروضة عليه خلال فترة الأزمة المالية حتى يمكن تقليل تكلفة تذاكر الطيران و بالتالي تشجيع نمو حركة السياحة إلى مصر حيث أن تكلفة الوقود وحدها تشكل حوالي من ٣٠% إلى ٣٥% من قيمة التذكرة.

١٣. يجب العمل على خفض أسعار المزارات السياحية و عدم زيادتها خلال فترة الأزمة المالية.

١٤. يجب توسيع دائرة برنامج دعم الطيران العارض ليشمل مناطق سياحية جديدة و إعادة النظر في عدد المقاعد المدعومة و ذلك خلال فترة الأزمة.

• المراجع

١. الملواني، نيفين (٢٠٠٤): إدارة الأزمات و السياحة. مكتبة الأنجلو المصرية، ص٧.

٢. الشربيني، إيمان أحمد (١٩٩٨): رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات التمويلية للهيئات التي لا تهدف إلى تحقيق ربح. المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات و الكوارث، جامعة عين شمس، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٦١٥.

٣. حسني، محمود حسن(٢٠٠٠): أزمة العملة في الاقتصاد المصري: الجذور و الاحتمالات. كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، ٢٠٠٠، ص٤.

٤. حشاد، نبيل(١٩٩٨): الدروس المستفادة من الأزمة المالية في أسيا و إمكانية حدوثها في مصر. المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر ١٩٩٨، ص٦.

٥. http://www.pidegypt.org/arabic/arm.doc (accessed November 5 2008).

٦. شحاتة، عبد الله(٢٠٠٨): الأزمة المالية: المفهوم و الأسباب. منشورة في:
http://www.pidegypt.org/arabic/arma.doc

٧. وكالة أنباء الشرق الأوسط (٢٠٠٨): الأزمة المالية العالمية: الأسباب و التداعيات.

٨. Zardi, M. (2008): Financial shock, A360: look at the subprime mortgage implosion and how to avoid the next financial crisis, Financial Time, Prentice Hall.

٩. http://www.arabsts.com/v6/showthread=166621

١٠. http://www.almasalla.travel/news.asp.2396

١١. مغاوري، شلبي على(١٩٩٩): اليورو: الأثر على اقتصاد البلدان العربية و العالم. مكتبة زهراء الشرق، ص٥٧.

١٢. www.ndp.org.eg/ar/news/viewdetails.aspx
اقتصاد ما بعد الأزمة د. عثمان محمد عثمان وزير الدولة للتنمية الإدارية.

١٣. http://www.idbe-egypt.com/doc/financiacrisisandegypt.doc (accessed in January 12, 2009).

١٤. ik.ahram.org.eg/ik/ahram/5/18inve4.htm

١٥. البنك المركزي المصري، بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/سبتمبر ٢٠٠٨.

١٦. وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير مؤشرات الأداء الإقتصادى و الإجتماعى، ٢٠٠٨.

١٧. لمواجهة أثار الأزمة المالية العالمية، المساندة الضريبية الحل الوحيد لإنقاذ الاقتصاد. منشورة في:

http://www.arrovioh.com.node/92245 (accessed in January 8, 2008).

١٨. الزواوي، خالد(٢٠٠٤): البطالة في الوطن العربي: المشكلة و الحل. مجموعة النيل العربية. ص٢١.

١٩. وزارة التنمية المحلية(٢٠٠٨): تقرير مؤشرات الأداء الإقتصادى و الإجتماعى.

20. Premium Traffic Monitor available at: http://www.IATA.org.economics (accessed in September 10, 2008).

٢١. الأياتا: أصعب سنوات الطيران العالمي. منشورة في:

http://www.menafn.com/arabic/an.asp (accessed in November 12, 2008).

22. Airlines face crisis that could rival 9/11, James Wallace, Aerospace reporter, 2008.

٢٣. ورقة عمل مقدمة من جمهورية مصر العربية بإسم الدول الأعضاء بالهيئة العربية للطيران المدني. منظمة الطيران المدني الدولية، الضرائب على وقود الطائرات، ٢٠٠٧.

24. Industry Financial Forecast Table. Available at:
http://www.iata.org/pressroom/facts_figures/fact_sheets/fuel.htm
(Accessed in January, 7, 2009)

٢٥. تحقيقات أخبار اليوم(٢٠٠٩): روشتة لعلاج أوجاع السياحة. منشورة في ٢١ فبراير ٢٠٠٩.ص٣.

٢٦. جريدة الأهرام(٢٠٠٩): سياحة و سفر: في اجتماع لغرفة شركات السياحة لوضع توصيات لمواجهة تأثير الأزمة المالية العالمية فى السياحة. منشورة في ٢٢ يناير ٢٠٠٩. ص٢٣

Summary

The Implications of the Global Financial Crisis on the Tourism Industry in Egypt.

This study aims at identifying the implications of the global financial crisis on the Tourism sector in Egypt. The study also revealed the negative implications of the financial crisis on the tourism and aviation sector in Egypt, as well as on the foreign investments allocated to the tourism sector in the destination. Additionally, the negative impact of the global financial crisis has extended to the employment sector in Egypt, particularly the tourism and hotel sector, as well as the services associated with it. The study finally suggests some recommendations that could help the tourism sector in Egypt in lessening the negative impacts of the financial crises. Among these recommendations is; the Ministry of Finance should cooperate with the tourism sector during the financial crisis in terms of offering a partial or total deduction of the sales tax on all the tourism services in the destination. Also the principal tour operating companies in Egypt should merge in order to reduce the cost of its services through the economies of scale, especially after the losses that affected its key operations due to the financial crisis. Similarly, the Egyptian national carrier should merge with other similar Arab and African aviation companies so as to reduce its operational costs, particularly offering tax exemptions on the fuel in order to reduce the price of its tickets during the financial crisis. Finally, the tourism and hotel sector in Egypt should implement a social programme that aims at encouraging all the tourism establishments to prevent redundancies as an immediate response to the financial losses incurred as a result of the global financial crisis. Instead, it should positively exploit these circumstances through conducting extensive human resources training programmes in order to improve its performance which will reflect on the quality of its services, hence be capable of sustaining the negative implications of the financial crisis.

Key words: global financial crisis, tourism investments, tourism aviation services, quality of tourism services.